اسم المقال: تأثير الخطاب السياسي على الأمن الوطني العراقي
اسم الكاتب: م. زيد حسن علي الكرطاني
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1507
تاريخ الاسترداد: 2025/05/12 06:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تأثير الخطاب السياسي على الأمن الوطني العراقي

The Impact of Political Discourse on Iraqi National Security

م. زيد حسن علي الكرطاني *

الملخص:

كان لتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 تأثير واضح على الخطاب السياسي، اذ ظهر على الساحة السياسية العديد من الجهات والزعامات السياسية التي تسعى لتأكيد حضورها السياسي والإجتماعي عبر صياغة النظام السياسي الجديد بما يتماشى مع تطلعاتهم الخاصة بالامتيازات، اذ يجد المتابع للخطاب السياسي بعد عام 2003 بعض الامتدادات للخطاب السابق ، بعد الاحتلال، اذ لم يكن هناك خطاب سياسي بديل جاهز فكريا وتنظيميا ، رغم انتهاء سيطرة الحزب الواحد على جميع مفاصل الدولة الأمنية والحياتية و ظهور البديل من الأحزاب السياسية والإسلامية لكنها لم تكن بديلا لكنها مكملة لمسيرته وإن كان بطريقة مختلفة حيث نجد أن نبرة الكلام تكاد تكون انعكاسا لجزء كبير من ثقافته.

الكلمات المفتاحية: الامن الوطني ، الخطاب السياسي، الزعامة السياسية

Abstract

The repercussions of the US occupation of Iraq in 2003 have had a clear impact on the political discourse. Drafting the new political system in line with their own aspirations for privileges.

The follower of the political discourse after 2003 finds some extensions of the previous discourse, after the occupation there was no alternative political discourse ready intellectually and organizationally, despite the end of one-party control over all the joints of the security and life state and the emergence of the alternative of political and Islamic parties, but they were not a substitute But it is complementary to his career,

* تدريسي في كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين Zaid_9001@yahoo.com

albeit in a different way, where we find that the tone of speech is almost a reflection of a large part of his cultures.

Keywords: national security, political discourse, political leadership

المقدمة :

كان لتداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أثره الواضح في الخطاب السياسي إذ ظهر على الساحة السياسية العديد من الجهات والزعامات السياسية التي تسعى لتأكيد حضورها السياسي والإجتماعي وتباين دور هذه الزعامات وتأثيرها من خلال خطابها السياسي بين السلبية حيناً والإيجابية في أحيان أخرى والهدف من ذلك إعادة صياغة النظام السياسي الجديد بشكل يتوافق مع طموحاتهم الخاصة في الحصول على الإمتيازات.

إن المتتبع للخطاب السياسي بعد عام 2003 يجد فيه بعض الإمتدادات للخطاب السابق ،فبعد الإحتلال لم يكن هناك خطاب سياسي بديل جاهز فكرياً وتنظيمياً على الرغم من إنتهاء سيطرة الحزب الواحد المسيطر على جميع مفاصل الدولة الأمنية والحياتية وظهور البديل من الأحزاب السياسية والاسلامية إلا انهم لم يكونوا بديلاً عنه بل تكمله لمسيرته وان كانت بصورة مغايرة إذ نجد ان لهجة الخطاب تكاد تكون انعكاس لجزء كبير من ثقافاته وقيمه واساليبه ،بل وحتى فكرة الاقصاء التي كانت حجة المعارضة أنذاك ، إلا أننا نراها جليا في الخطاب السياسي لهذه الأحزاب والزعامات (والتي غالباً ما تكون صادرة بصفة رسمية قد تمثل رأي اعلى سلطة في المؤسسة الرسمية أو قد تكون بصفة رأي لزعيم سياسي) . ولكن لا خلاف في أن خط التشابه بينهم كبير في العموميات وعدم الإعتراف بالتنوع عملياً على الرغم من أن الدستور أقر بهذا التنوع نظرياً .

أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من أهمية دور الخطاب السياسي بعد عام 2003 بوصفه خطاباً مأزوماً في الواقع السياسي العراقي الذي عاشه ويعيشه العراق في مرحلة ما بعد الإحتلال الأمريكي ، والتي كان من نتائجه تعرض الأمن الوطني العراقي لخطر التنظيمات الإرهابية المتمثلة ب(داعش) وأخواتها والتي أدت الى وإحتلال ثلث مساحة البلاد .

اشكالية الدراسة: تبدو اشكالية البحث في أن الخطاب السياسي بعد عام 2003 لم يتناسب مع طبيعة التغيرات التي شهدها العراق والتحديات التي تواجهه والتساؤل هنا هل إن تذبذب لغة ومستوى الخطاب السياسي جعله جزءً من المشكلة بدل أن يكون أساساً للحل؟ هل أدى إستخدام الخطاب المتشنج والإنفعالي الى إنهيار كبير في مؤسسات الدولة الأمر الذي إستغله الإرهاب لفرض سطوته والسيطرة على بعض محافظات العراق وتعريض امن العراق الى الخطر؟ وهو ما سيتم الإجابة عنه في هذه الدراسة.

فرضية الدراسة: تقوم فرضية الدراسة على أساس فكرة هي أن الخطاب السياسي العراقي قد أسهم في نشوء وإزدياد حالة عدم الإستقرار السياسي وإضعاف الوحدة الوطنية وقد يرجع ذلك عدم وجود مسارات صحيحة ووجود إختلالات واضحة في طبيعة الخطاب السياسي ومستواه ، فالغلو والتطرف كانت السمة التي تميز بها الخطاب والذي عرض أمن المواطن والدولة لخطر التنظيمات الإرهابية المتطرفة ليفرض تحديات كبيرة يستوجب العمل على مواجهتها وإيجاد معالجات فاعلة وحقيقية عبر خطاب شامل وموضوعي موجه يهدف الى الإستقرار وإستتباب الأمن ومواجهة أي تحديات أو عقبات مستقبلية .

منهجية الدراسة : أعتمدت هذه الدراسة لتحليل إشكالية الخطاب السياسي ومحاولة تجاوز تحديات هذا الخطاب على منهج تحليل المضمون مع الإستعانة بالمنهج الوصفي كمدخل من المدخلات لمعرفة طبيعة وأبعاد الخطاب السياسي .

ومن خلال هذه الدراسة سنعمل على تبيان أثر الخطاب السياسي على الأمن الوطني من خلال تقسيم الدراسة الى محاو رالأتية :

أولاً : مفهوم الخطاب السياسي وخصائصه

جاءت مفردة الخطاب في اللغة العربية من خَطَبَ وهو الكلام بين السامع والمتكلم ويقال خاطبه ويخطبه خطاباً[1] والمخاطبة هي مراجعة الكلام والخُطبة هي مصدر الخطيب والتي يكون الغرض منها ترغيب الناس في أمر ينفعهم من أمور حياتهم أو ينهاهم عن ما يضرهم ،

1 – ابو الحسن احمد فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ،ط1، بيروت ، 1992 ، مجلد2 ، ص198

وهو عادة ما يفعله الخطباء والوعاظ ، شرط الخطاب أن يكون المتَكلم به نافعا للمستمع نفعاً مادياً أو معنوياً ، فكل كلام لا يحمل النفع للمتلقي أو المستمع لا يعد خطاباً ، بل هو لغو واللغو في اللغة هو كل كلام سقطت العبرة منه وهو الذي لامعنى له في حق ثبوت الحكم[1].

أما إصطلاحاً فقد تعددت التعاريف التي تخص هذا المفهوم فقد عرضه سعيد إسماعيل علي بأنه "رسالة ذات هدف ودلالة وهو الكلام المنطوق أو المكتوب الذي يمثل وجهة نظر محددة من الجهة التي توجه الخطاب ويفترض منه التأثير في السامع أو القارئ ، مع الأخذ بنظر الإعتبار ظروف وملابسات صياغة الخطاب بدلالة الزمان والمكان"[2]. وعرفه علي عبدالحليم محمود بأنه "لون من الوان القول يحشد به الخطيب من الأسباب ما يمكنه من التأثير على سامعيه وشد إنتباههم وجذبهم بما يسوقه من حجج وبراهين مقنعة "[3]. كما ويعرفه سيف الدين الأمدي على إنه "اللفظ المتواضع والمقصود به إفهام من هو متهيئاً لفهمه" [4] .

ومعنى هذا أن الخطاب لابد له من شروط تعمل على تقييده لكيلا يخرج عن جماله ، فقد وجد شرط إستخدام الدلائل والبراهين وشرط النفع وشرط التوجه بالكلام الى الغير وإفهام الناس ، وهنا يتبين لنا أن الخطاب هو: كل كلام يسوق الحجج والبراهين قصد به المخاطِب من يخاطبه بعد أن إلتزم به فعلياً من أجل إفهامه أمراً معيناً والتأثير في المخاطَب تأثيراً يحمله على الإلتزام به .

ونظراً لما يحظى به الخطاب السياسي من أهمية فقد تناول الباحثون في حقل السياسة هذا المفهوم بإهتمام واسع إذ تم تصنيفه وحسب رؤية الباحثين الى مجموعتين :

المجموعة الأولى: ترى في الخطاب السياسي أنه جزء من مهارات الشخصية السياسية إذ قدم لنا تيسير صبحي تعريفاً لهذا المفهوم على إنه " القدرة على إيصال أفكار وقواعد وإستراتيجيات الدولة الى الجماهير، وأنه الوسيلة الأولى للتأثير في القاعدة الجماهيرية "[5] ، وعرفه خليل

1 – علي بن محمد الجرجاني ، التعريفات ،تحقيق ابراهيم الانباري ، دار الكتب العربي ، بيروت ،ط1، 1995 ، ج1،ص134

2 – سعيد اسماعيل علي ، الخطاب التربوي، ط1 ، مركز البحوث والمعلومات في المحاكم الشرعية والشؤون الدينية ، قطر ،ص9

3 – علي عبدالحليم محمود ، فقه الدعوة الى الله ، ط1، دار الوفاء للنشر والتوزيع ، ج1 ،ص169

4 – سيف الدين الامدي ، الاحكام في فصول الاحكام ، ط1، مكتبة عاطف ، القاهرة ،ج1 ، 1968 ،ص136

5 – ابو الحسن احمد فارس بن زكريا ، مصدر سبق ذكره ،ص198

سيباني على إنه " أحد المهارات الإستراتيجية للسياسيين والتي بدونها تنتفي فاعلية الإتصال بين القادة والجمهور " [1] وعرفه لين شيل بأنه " مهارة المشاركة الكلامية بين القائد وجمهوره عبر إستخدام اللغة الخطابية المؤثرة في أذهان الجمهور أو هو الإشارات والإيماءات والرموز التي تؤثر تلقائياً في عقول الجمهور المتلقي "[2] فالخطيب البارع هو الذي يعرف كيفية الإقناع عبر إضفاء طابع المنطق على أفكاره وتصريحاته من خلال ترتيب الأفكار وتسلسلها بصورة ذكية تؤثر في المستمع وتدعوه الى الإقتناع بما يقال له.

أما المجموعة الثانية فترى أن الخطاب السياسي هو رسالة دولة أو هو إعلان شبه رسمي لما تراه وتريده القيادة السياسية أو تسعى لتحقيقه في مرحلة معينة .

والخطاب السياسي هو شكل من أشكال الخطاب العام حيث يقوم الخطيب من خلاله بتثبيت تملك السلطة في الصراع السياسي ضد الأفراد أو الأحزاب ، ويكون مُرتبطاً بشكلٍ دائم بالسلطة الحاكمة في المجتمع ويُعدّ من أهم الوسائل التي تستخدمها القوى السياسية وذلك بهدف الحصول على مركز مُعين أو أخذ تفويض ومشروعية وإنه يعمل على تحفيز الفئة المخاطبة وحثها على القَبول بالأفكار المطروحة والتسليم بموضوعية الدعوى من خلال إستخدام وسائل لغوية ومنطقية ذات دلالات تعبيرية تخدم الغرض نفسه .

ثأنياً : خصائص الخطاب السياسي

للخطاب السياسي عدة خصائص تميزه عن غيره من أنواع الخطابات ومن هذه الخصائص ما يأتي[3]:

1. المرونة والتكيف حسب المكان الصادر عنه الخطاب سواء كان صادراً عن الأغلبية أم من المعارضة وتكون مرونته في الثناء على السياسة السائدة في المجتمع أو إنتقادها والإعتراض عليها حسب الموقف والمصلحة.

1 – شبكة النبأ المعلوماتية https//www.annabaa.org

2 – جان بول ويليم ، الاديان في علم الاجتماع ، ترجمة بسمة بدران ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط1 ، بيروت ، 2001 ،ص137

3 – ياسين كني ، مقومات الخطاب السياسي ، الناشر الدولي للنشر ، الرياض ، 2017، ص38

2. الدفاع عن البرامج السياسية المتبعة في البلاد، والإختيارات السياسية الناتجة عنها أو تفنيدها وطرح تَصوّرات بديلة لها.
3. بعث التفاؤل والثقة بالمستقبل في نفوس المخاطبين أو تقديم رؤية سياسية معاكسة للخطاب المطروح.
4. تماسك بنيته النظرية المستمدة من إيدلوجية معينة.
5. إستخدام اللغة ذات الطبيعة الأمرة والتي تميل إلى تذكير المخاطب بالإيجابيات التي قدمها الخطيب بالسابق وتوظيف البلاغة بشكل كبير في الخطاب لأنّها ذات تأثير عاطفي في المستمع .
6. طول الخطاب بشكل عام وتكرار الكلمات والجمل المُستخدمة فيه من أجل التأكيد على الفكرة وتذكير المستمع بالهدف والغاية من الخطاب وتحفيزه على تبني الفكرة .

وما سبق من خصائص للخطاب السياسي هي لظروف طبيعة وضمن ديمقراطية حقيقية، إلا ان الواقع العراقي قد لا تنطبق عليه العديد من الضوابط لكونه حالة تكاد تكون خاصة وفريدة ضمن التجارب الديمقراطية في الدول الأخرى .

وألقت أحداث إحتلال العراق عام 2003 بظلالها على طبيعة ونمط الخطاب السياسي العراقي فمنحته سمات أهمها :

1- **التناقض** : يكاد يكون التناقض بين الخطاب والتطبيق الفعلي هو السمة الأبرز ومشكلة معقدة، نابعة من وجهتين الأولى أنه تناقض واسع النطاق يكاد يشمل الطبقة السياسية كلها، والثانية إن صاحب الخطاب لا يأبه بكشف هذا التناقض من قبل الجمهور .

فنجد مثلاً أن الخطابات السياسية دائماً ما تستخدم مفردة الديمقراطية والحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، لكن الواقع على الأرض لا يؤكد ذلك إذ أن طبيعة التطبيقات الديمقراطية في العراق كحرية الإعتقاد والتعبير هي في الحقيقة تطبيقات شكلية؛ فالمظاهرات مثلًا حق مكفول بالدستور والقوانين وكثيرًا ما تحققت على أرض الواقع (التحقق الشكلي) ، لكن أغلب مطالب المتظاهرين ليست ذات قيمة حقيقية لدى القيادات السياسية وان كانوا هم المطالبين بها ؛ فالتظاهرات تبدأ بمطالب شعبية وتنتهي بمصالح ومنافع حزبية (لا يتحقق المضمون) أو قد يكون الرافض لها هم أنفسهم أصحاب الخطاب سالف الذكر .

ويظهر التناقض على مستوى التصريحات السياسية في صور متعددة، فالمعتاد أن نجد الخطاب السياسي يحوي ألفاظاً وعبارات ذات قيمة (رعاية المواطن أولوية لنا ومصلحة البلاد العليا والإنسان قيمة أسمى ...إلخ) ، إلا أن الحقيقة على أرض الواقع أن المواطن عاجز غالباً لا يملك ثمن العلاج أو توفير سبل العيش الكريم له ولأفراد عائلته [1].

ولا يعكس الخطاب فوضى التناقض فحسب، بل يمكن وصفه بالكذب لا سيما في الإخلال بوعود الإصلاح تلك الوعود التي موسمها قبيل الإنتخابات النيابية من أجل كسب الأصوات، فالقسم على السهر من أجل رعاية أمن وسيادة ومصالح البلاد، ومقاسمة الجمهور مشاكلهم لا يتحقق منها شيء، ولسنا بحاجة إلى دليل أقوى من أن العديد من كبار السياسيين لا يمكنه التجول في أي من شوارع البلاد دون قوة أمنية تحيط به، بل وإن كثيراً منهم نقل عائلته للعيش في بيئة آمنة ومريحة غير البيئة التي يسكنها جمهوره الذي يعاني من شظف العيش ونقص الخدمات المختلفة قد تكون أمنية أو حتى ترفيهية .

2- **الجمود** : يخضع الخطاب السياسي حاله كحال حقول العلم والمعرفة الأخرى لمبدأ التطور والتجدد وينبغي أن لا يكون مصيره الجمود وبالتالي يتخلف عن ما يشهده العالم من تطور حاصل في شتى المجالات الأخرى ؛ فمن غير المعقول أن يخاطب السياسي مواطنيه بأسلوب خطابي يعتمد القسر والذي إنتهى منذ عقود في حين بات يعيش العالم في ظل مفاهيم جديدة كلياً في عصر الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان وإزدهار وتنوع وسائل التواصل الإجتماعي وعالم الأنترنت وإنفتاح المجتمعات على بعضها فتلك الأساليب مرفوضة تماماً وسيؤدي رفضها إلى إحداث فجوة كبيرة بين المجتمع و السياسي [2].

وغالباً ما تتجه الأحزاب العراقية الى الجمود السياسي؛ فيختزل الحزب بشخص زعيمه والتي في الأغلب ما تكون عنصر هدم الحزب ، فلا يمكن لأي شخصية التصريح بما يعارض أفكار القيادة والحزب، فبعد 2003 كان المواطن العراقي يترقب مغادرة الخطاب القهري وسماع

1 – الطاهر لبيب ، من الخوف الى التخويف : مساهمة في تعريف الثقافة الخوف ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد330 ، اب2006،ص133

2 – منتصر العيداني ، قيادات الانتقال والتنمية السياسية (العراق ولبنان أنموذجاً)،العارف للمطبوعات ،ط1،بيروت ،2012 ،ص442

خطاب سياسيّ جدي ذو بعد إنساني وقانوني، إلا أن ما حدث بالفعل هو إستمرار الخطاب السياسي بالجامد في بعض جوانبه، فلم يستطع التخلص من العنف الرمزي أو الإقصاء والهيمنة وإنحدار جوانب أخرى منه إلى قاع المراوغة والكذب والطائفية من أجل إستقطاب الجماهير ،بل إن الأمر تعدى الى توريث حتى قيادات الأحزاب من الأباء الى الأبناء بدلاً من التشاركية والحركة التنظيمية للأحزاب لاسيما أن غالبية هذه الأحزاب تتبنى النظام الديمقراطي في مبادئها [1].

ويبدو أن خلل هذه القضية يكمن في السياسيين ومن يحيط بهم من مستشارين وإعلاميين، فهم لا يعيرون مسألة الخطاب السياسي إهتماماً يتناسب وحجم تأثيره في المجتمع فتجدهم مستعدين للحديث في أي وقت وحول أي شيء دون إعداد ودون دراسة وتحليل مسبق لإنعكاسات ذلك الخطاب على الواقع، وما تؤول اليه ردود الفعل الشعبية نتيجة هذه الخطابات فهم لا يدركون مدى تأثير الخطاب في صياغة العلاقة بينهم وبين والشعب تلك العلاقة التي يجب أن تكون طبيعية كضرورة من ضرورات الحفاظ على أمن البلاد فالخطاب السياسي يجب أن يكون منسجماً مع النظام الإجتماعي القائم بتوجهاته وأفكاره وتطلعاته قريباً لنفوس الجمهور ومعبراً عن همومهم . [2]

3- **التناحر** إن الصراع المعروف بين الأطراف المشاركة في إدارة الدولة نتيجة نظام المحاصصة إنعكس سلباً على الخطاب السياسي العراقي بينما ينتظر الجمهور المتلقي خطاباً سياسياً نابعاً من الدراسات والتحليلات ليضع له خطة عمل وطنية وتطمئن على مستقبله ، إلا أنه يُفاجأ بصراع خطابي بين الشركاء السياسيين في البلد يتضمن إتهامات بالعمالة والتخوين وضعف الأداء وملفات فساد وغيرها ، حيث يعتمد هؤلاء على خطاب تبادل الإتهامات (التسقيطية) بفضح عيوب (الآخر) بإستخدام الفضائيات المروجة لأحزابهم خصوصاً مستخدمين مصطلحات (مكافحة الفاسدين) أو (الشفافية) التي ضاع معناها وغرضها في خضم معارك الخطب السياسية المتبادلة بين الفرقاء السياسين المتنافسين على

1 – احمد حسين جاسم ، البنية الاجتماعية واثرها على السلوك السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2017،ص108

2 – علي حسين كاظم ، هوية الخطاب السياسي العراقي بعد عام 2003 ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني ، مجلة ابحاث العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد3-4 ،2019،ص550

المنافع والإمتيازات والمناصب وجني الأموال والثروات من وراء هذا النوع من المعارك الخطابية . فلا نقد علمي أصولي يتجسد في خطابهم ولا فائدة يجنيها الشعب وكثيراً ما تنتهي كل العواصف الخطابية بلا معالجات إدارية أو قضائية ، وإنما تقتصر على مساومات تفضي الى منافع شخصية ولعل الإستجوابات التي شهدها مجلس النواب العراقي والتي بدأت بحرب كلامية وإنتهت بأتفاقات سياسية خير دليل على ذلك [1] .

4- **الطائفية :** سيطرت ظاهرة الطائفية على الخطاب السياسي العراقي منذ 2003 وأصبحت بعد ذلك جزءً منه و مسألة طبيعية يثار بها جمهور المتلقين رغم خطورتها ، والأدهى من ذلك أنها أصبحت جزءً من النظام السياسي ومرتكزاً للدعاية الإنتخابية والحزبية من أجل إستقطاب الجماهير دون النظر إلى النتائج الكارثية المترتبة على هذا الخطاب .

وأدى هذا الصراع الطائفي بين النخب السياسية العراقية الى بروز الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية العراقية ما أدى الى عجز النخب الحاكمة عن إحتواء الإنقسامات المجتمعية والتي تعززت بشكل واضح من خلال : [2]

أ- سعي أغلب القيادات الحزبية الى وصول ممثلين طائفيين للسلطة أكثر من سعيهم للتغلب على الإنقسامات الطائفية .

ب- هيمنة أحزاب سياسية محدودة على أجهزة الدولة الرئيسة وتحول بعض المؤسسات الى إقطاعيات تدار بفكرة الحزب المسيطر .

ت- إستغلال قادة الكتل السياسية للأنقسامات الطائفية من أجل تعزيز حظوظهم الإنتخابية وسط جمهورهم بدلاً من العمل على تقليل الفجوة بين الطوائف العراقية .

وعلى الرغم من تراجع حدة الخطاب الطائفي في العراق خلال العامين الأخيرين، إلا أن موسم الإنتخابات البرلمانية في العراق يشكل لبعض الأحزاب السياسية ومرشحيها فرصة مناسبة لإعادة إحياء هذا الخطاب لتحقيق مكاسب إنتخابية ، فما أن يبدأ السباق الإنتخابي حتى تتحول جدران الشوارع إلى ساحة لعرض مئات الآلاف من اللافتات تحمل

1 – علي حسين كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص551

2 – علي مراد العبادي ، الاستجواب البرلماني في العراق بين البعد القانوني والهدف السياسي ، شبكة النبأ المعلوماتية annabaa.org, الثلاثاء 10/ايار/2017

شعارات ذات بعد ديني ومذهبي يوظف بعضها مع بدء الحملة في محاولة لكسب و إستمالة الناخبين [1].

إن ما تحقق لبعض الزعامات السياسية من مكاسب آنية عبر الخطاب الطائفي مستفيدين من التفاف جموع من الناس حولهم ومستغلين جهل وعاطفة تلك الجموع بات اليوم نذيراً لهم ، سيما أن النتائج التي ترتبت على ذلك الخطاب كانت نتائج كارثية وحتماً سترتد تلك النتائج على أصحاب الخطاب كتحصيل حاصل لأنهم جزء من المجتمع، فالوعي الجماهيري الذي نلمسه اليوم بدأ بتضييق الخناق على هكذا نوع من الخطاب بعد أن تيقن أن تلك الإستراتيجية الخطابية هي الأسوأ في التاريخ السياسي ولا تتعدى لدى أصحاب الخطاب الطائفي أكثر من الحصول على المناصب والمواقع المهمة في الدولة .

5- **التشتت :** ما أن يحدث طارئ أو حدث حتى تتسابق جهات حزبية أوشخصيات سياسية بالتصريح والتعبير عن أراء هذه الجهات بخطابات موجهة الى الجمهور ، لكن ما تلبث جهة أو شخصية من الحزب أن تصرح بما يخالف أو يتناقض مع تصريح الجهة الأخرى ، الأمر الذي يؤشر حالة من الفوضى الإدارية داخل هذه الجماعات التي لا يمكن قبولها، فمن المفترض أن المنظومة الحزبية بجميع أقطابها يجب أن تصب في النهاية في مصب واحد والذي هو خدمة المواطن وبناء الدولة، بينما يؤدي تشتت الخطاب إلى عكس المطلوب ويوصل رسالة إلى الخصوم السياسيين مفادها أن الجو العام غير موحد وغير مستقر ويجعلهم يطمعون في التدخل وإستغلال الموقف لصالحهم وغالباً ما تبرر هكذا مواقف بأنها رأي شخصي لا يمثل التوجهات العامة .

ويعود التشتت بالخطاب إلى عدم وجود سياسة واضحة متفق عليها لإدارة الأزمات وبالتالي فإن أكثر الأطراف المشاركة في العملية السياسية لا تمتلك رؤى لتنطلق منها ، كما و يبرهن على أن تلك الأطراف لا تنطلق في خطابها من منطلق وطني وإنما من منطلقات ضيقة تخدم مصالح شخصية أو فئوية أو عاطفية على حساب مصالح البلد وهذه الأطراف غالباً ما تأتي

1 – عبدالعزيز عليوي العيساوي ، النخبة الحاكمة وادارة الدولة العراقية بعد عام 2003 ، ط1، بغداد دار المنتدى الثقافي العربي ، 2018،ص145

بنتائج سلبية على الصعيد الداخلي والخارجي تصل في بعض الأحيان إلى تجاوز طبيعة العلاقات الدولية وإحداث حالة تشنج في العلاقات الدولية[1] .

6- **الإنفعالية** إن من ضرورات الخطاب السياسي الناجح هو إيصال شعور الأمان للمواطن من خلال إستراتيجيات خطابية أبرزها الإبتعاد عن العنف الرمزي المتمثل بلغة التهديد والوعيد التي تقابل الغضب الجماهيري و الشعبي ؛ فالتصعيد اللغوي في خطاب التظاهرات الجماهيرية يعود في الحقيقة إلى عوامل إجتماعية مثل البطالة ونقص الخدمات وعدم الإحساس بالأمن الأمر الذي يفترض أن يقابل بخطاب تهدئة لا خطاب تصعيد .

ولعل الأحداث السياسية والأمنية السريعة والمتلاحقة والإرباك الذي تسبب به إنهيار منظومة الدولة بعد الغزو الأمريكي للعراق2003 جعل الخطاب السياسي في بعض جوانبه أشبه بردود أفعال سريعة باتجاه تلك الأحداث ، مما أدى بالتالي الى عدم العمل على تشذيبه وتنظيمه على وفق اليات العمل السياسي المعروفة وهو ما أدى إلى أن يكون الخطاب معبراً عن إنفعالات ناتجة عن توتر العلاقة بين الأطراف السياسية الذي بدوره أدى الى زيادة التعقيد وشحن الشارع الشعبي الى مدى تصعب السيطرة عليه.[2]

وتكمن خطورة الخطاب السياسي الإنفعالي في أنه يكون صور ذهنية لدى الجمهور إزاء الأطراف الآخرى وبالتالي تعزيز مشاعر التوتر وتصعيد الصراع السياسي والنزول به الى الشارع بما يزيد روح الكراهية بين مكونات المجتمع وخلق أجواء متوترة يمكن خرقها بسهولة من قبل أطراف خارجية لتنفيذ مشاريع تعمل على تجزئة المجتمع وتحول الصراع الى إقتتال داخلي يكون الجميع خاسراً فيه [3].

وهنا يمكن القول أن ما حدث في العراق من إحتجاجات قد أفقدت الساسة زمام الأمور وأصبح الشارع هو من يحركهم ليس هم من يحركوه وبالتالي لا يعتد برؤاهم و وأرائهم ، فنرى أن

---

1 – عبد الكاظم محمد حسون ، اين نحن من وحدة الخطاب السياسي العراقي ؟ ، صحيفة الزمان الدولية azzaman.com 2017/6/10

2 – بهاء الدين محمد زيد ،من افعال اللغة الى بلاغة الخطاب السياسي تبسيط التداولية ، شمس للنشر والاعلام ، مصر 2001، ص98

3 – نزار السامرائي ، الخطاب الصحفي وتحميل مصادر الاخبار: دراسة تحليلية ،ط1 ، دار الضفاف للنشر، بغداد، 2014 ،ص56

خطابهم بات إنفعالياً بصورة واضحة وأن هذه الإحتجاجات ستؤدي حتماً الى فقدانهم الإمتيازات التي حصلوا عليها بموجب الإنتماءات الطائفية والعرقية التي كانت متحكمة بنتائج الإنتخابات النيابية .

7- **الضدية وأحادية الإتجاه :** المشكلة الخطيرة التي يعيشها المجتمع العراقي اليوم تتمثل في أن القيادات الحاكمة والتي من المفترض أن تدير دفة التغيير بعد 2003 لم تكن قادرة على إستيعاب الحالة الجديدة بكافة تداعياتها وحيثياتها وتميزت بسيادة عقلية الأنا ورفض الآخر فيرى أصحاب الخطاب السياسي في الساحة وجود معسكرين إثنين (مع والضد) فمن يوافق خطابه فهو في معسكر (مع) أما من يخالفه فهو في معسكر (الضد) وبالتالي لا يعطي صاحب الخطاب السياسي أحادي الإتجاه للآخرين فرصة للحوار ويقوم برفض وإقصاء الخطابات الأخرى ولا يتقبل النقد، فخطابه هو الحقيقة المطلقة التي لا تحتمل الجدل ويحمل كل طرف من الأطراف في عقليته فكراً أحادياً تجاه الآخر بمعنى أن كل طرف يرى أنه يمثل الخير والآخر هو النقيض وأن خطابه الفكري والسياسي ممنوع وغير قابل للنقد ولا شك فإن هذا الفكر في أحد دلالاته هو فكر إقصائي يمحو الآخر ولا يحترم خصوصيته [119].

وقد أثبتت طبيعة الخطاب الموجه إلى المتظاهرين في العراق أن الخطاب السياسي العراقي لم يستطع التحرر من كونه خطاباً ذو إتجاه واحد (من القوة الحاكمة إلى الشعب) يمكن أن يحقق أهدافه في السيطرة لمدة معينة وما يلبث أن ينتهي لأن خزين الغضب الشعبي والكبت صار يتضاعف ويزداد بالتزامن مع تزايد حالة القهر وتقييد الحريات والذي قد ينفجر بصورة هستيرية يصعب السيطرة عليها .

قد يُتفق أنه بالإمكان للخطاب السياسي إحتواء أي تظاهرات قبل سيل الدماء فيها عبر تصريحات سياسية منطقية تعالج المواقف وتخاطب الجمهور بصراحة وعن قرب وتستقبل بإيجابية الإتجاه الثاني من الخطاب (من الشعب إلى القوة الحاكمة) بالتزامن مع إجراءات

1 – سليم كاطع ، الاعتدال السياسي منهج لتصحيح وتقويم العملية السياسية في العراق ، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية, ص22

عمليـة علـى أرض الواقـع دون مواجهـة تلـك التظـاهرات بخطـاب العنـف والتحـدي والـذي بالتأكيـد سيؤدي إلى تعقيد المواقف وتأزمها .

8- **قانونيـــة الخطـــاب** طالمـا كـان الخطـاب السياسـي ذو مسـاس بحيـاة النـاس ومصـالحهم العليا فـإن لغتـه يجـب أن تكـون مرتكـزة علـى أسـس قانونيـة بعيـدة كـل البعـد عـن العبثيـة وأن لا تتعـارض مـع الدسـتور والقـوانين النافـذة أو السياسـات العامـة للدولـة، وقـد تكـون هنـاك حاجـة أحيانـاً إلـى شـيء مـن العبـارات الشـعبية أو الأدبيـة لترطيـب الخطـاب السياسـي ،إلا أن ذلـك ينبغـي أن يكـون بقـدر معـين لأن المبالغـة فـي هـذا الأمـر قـد تـؤدي إلـى توليـد مصـطلحات وعبـارات عشـوائية ربمـا تتسـبب بـإنحراف خطيـر فـي العمليـة السياسـية وفـي علاقـة الحـاكم بالمحكوم [1].

إن تـوخي عـدم الخـروج عـن بنـود الدسـتور والقـوانين النافـذة فـي الخطـاب السياسـي قضـية جوهريـة لا يمكـن الحيـاد عنهـا فـي أيـة حـال مـن الأحـوال وتحـت أي ظـرف ،كـون عـدم التـزام الخطـاب السياسـي بالقـانون يـؤدي قطعـاً إلـى زعزعـة ثقـة النـاس بالسـلطة وعـدم إحتـرامهم للدسـتور واللجـوء إلـى مؤسسـات مجتمعيـة تمتلـك قوانينهـا الخاصـة للإحتمـاء بهـا مثـل مؤسسـة العشـيرة أوالقبيلـة بـل وحتـى المجـاميع المسـلحة ، وإذا كـان الخطـاب السياسـي بهـذا القـدر مـن التـأثير، فينبغي أن يكون أكثر إنضباطاً من أي خطاب آخر [2].

ثالثاً: تأثير الخطاب السياسي على الأمن الوطني

منـذ إحـتلال العـراق وتشـكيل مجلـس الحكـم الإنتقـالي فـي 2003/7/13[3] بموجـب قـرار مجلـس الأمـن (1483) فـي 2003/5/22 ، شـهد الشـأن السياسـي العراقـي زخمـاً حـاداً بكـل مفاصـله لاسيما أن المجلـس لـم يكـن خيـاراً عراقيـاً خالصـاً ، فضـلاً عـن إنـه غيـر مسـتقل وقـائم علـى أسـاس

1 – وليد عبد الحي ، لغة الخطاب السياسي المشكلة والحل ، جامعة اليرموك ، الاردن ،2013، ص31

2 – احمد عدنان كاظم ، تحليل اشكالية الخطاب السياسي المؤسسي وتجاوز التحديات الراهنة في العراق ، مجلة ابحاث العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد3-4 ،2019،ص335

3 – اللائحة التنظيمية الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة / مجلس الحكم العراقي ، لائحة رقم 6/ الوقائع العراقية ، العدد 3987 ، 2003/8/13

تنوع مذهبي وسياسي وفق مسارات طائفية [1] ، إذ إصطفت هذه القوى بمختلف إنتماءاتها وبحسب الهوية الطائفية لها فكانت التشكيلة تضم (13) عضواً يمثلون العرب الشيعة و(5) أعضاء يمثلون العرب السنة و(5) يمثلون الأكراد و(1) مقعد للأشورين و(1) ومقعد للتركمان ، وهذه التشكيلة بحقيقتها ليست إنعكاساً للمكونات الأصيلة للمجتمع العراقي ، وإنما إستفادت من كونها معارضة للنظام السابق وإستغلت عواطف ومشاعر الناس لضمان تأييدها وإحتكار السلطة لها عبر تحشيد مكوناتها المجتمعية وراءها في صراعها مع القوى الأخرى، والذي أسهم بشكل حاد في إيقاد شرارة الصراع بين مكونات الشعب العراقي الأمر الذي عرض الأمن الوطني العراقي للخطر.[2]

ومن خلال المراجعات لما بعد عام 2003 نجد أن الخطاب السياسي لعب دوراً كبيراً ومهماً في التأثير على الأمن الوطني العراقي والذي تراوح ما بين السلبية والإيجابية وسنبين في هذا المبحث جملة من الأحداث التي جرت خلال فترات معينة وما لها من تأثير على الأمن الوطني العراقي .

1- الخطاب الطائفي للقوى السياسية (2004-2008) وتأثيره على الأمن الوطني

شكلت المرحلة التي أعقبت تشكيل مجلس الحكم الإنتقالي منعطفاً كبيراً وخطيراً على الأمن الوطني العراقي من خلال إستغلال القيادات السياسية للخطاب الطائفي والذي سعت من خلاله الى تثبيت كيانها ، وأصبح الإحتقان السياسي وتصاعد موجات العنف هي السمة الأبرز في الساحة السياسية العراقية ، وإتخذ هذا التوتر والإحتقان بعداً طائفياً ومذهبياً واثنياً وأصبح الكلام عن الحرب الأهلية الحديث الأكثر تداولاً خاصة وأن بعض القوى السياسية تغذي ذلك لأهدافها ومصالحها الخاصة .[3]

وشهدت مرحلة كتابة الدستور والتصويت عليه في 2005 تجاذبات بين القوى السياسية فكانت القوى الشيعية والكردية من ابرز القوى الداعمة لتمرير هذا الدستور علماً أنه انجاز يعيد

1 – عبد الحسين شعبان ، المشهد العراقي الراهن : الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد297 ، ك1 2003،ص64 .

2 – جابر حبيب جابر ، صراع الدولة والهوية في العراق ، مجلة فكر حر، التجمع الثقافي في شارع المتنبي والجمعية العراقية للعلوم السياسية ، العدد 1، السنة الثانية ، اذار 2008 ، ص4

3 – عبد الحسين شعبان ، تضاريس الخريطة السياسية العراقية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد333 ، ك1 2006،ص48

للعراق هيبته فحشدت الجمهور للتصويت بالأيجاب والقبول به لما يحويه هذا الدستور من حقوق(كانت مسلوبة) استطاعت هذه القوى اعادتها لهم وتحقيق انتصار فريد من نوعه بعد حقبة طويلة من الزمن .

وعلى الطرف الاخر عارض السنة التصويت على الدستور واصفينه بأنه دستور امريكي يسعى الى تمزيق وحدة العراق وجعله اطيافاً ونحلاً وأن العراق لابد من ان يتخلص من الإحتلال اولاً قبل البدء بكتابة الدستور او التصويت عليه .وقد أبدت القوى السياسية السنية معارضة كبيرة ودعت الى عدم القبول بالدستور و التصويت ب(لا) عليه حتى تراجع الحزب الاسلامي العراقي عن قرار التصويت ب(لا) والدعوة الى قبوله واجراء التعديلات عليه لاحقاً مما ولد انشقاقاً ضمن صف القوى السنية .

أما المرحلة التي أعقبت الدستور وهي مرحلة الانتخابات(2005) فهي الاخرى كانت مرحلة عصيبة عملت فيها القوى السياسية الى تحشيد جمهورها ضمن افق طائفي . فنرى ان تشكيل القوائم كان على اساس الطائفة فتمثلت القوى الشيعية ضمن قائمة (555) في حين ان القوى السنية تمثلت في قائمة (168) وكذلك الاكراد وبعد انتهاء الانتخابات ظهرت العديد من حالات التزوير مما دفع بالقوى السياسية الى التشكيك بنزاهة هذه الانتخابات وتصعيد حدة الخطاب الامر الذي اثار الشارع العراقي مما استدعى طلب تدخل دولي وتدقيق النتائج من قبل لجان محايدة وبعد هذا المخاض العسير جاءت مرحلة تشكيل الحكومة والتي لم تفلح فيها القوى السياسية في التوصل لحل سياسي يفضي الى تشكيل وزاري مقبول ومع كل انفراجة وقرب انتهاء الازمة تظهر خلافات جديدة مصحوبة بتصريحات سياسية تعقد المشهد وتحول دون الوصول الى حل بسبب اختلاف النوايا والاهداف والمصالح لهذه القوى .

وبسبب هذا الوضع السياسي تدهور الوضع الأمني بشكل خطير وتطور بشكل متسارع فبات المشهد السياسي للقوى السياسية وخلافتها ترى تطبيقاً عملياً في الشارع ، فمع كل تصريح سياسي يزداد الوضع الأمني خطورة واصبح العراق على ابواب حرب طائفية فتزايدت عمليات القتل الممنهج وازدادت عمليات الخطف دون رادع . [1]

1 – ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في العراق االمعاصر منذ احتلال العراق 2003–2009 ، اطروحة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2009 ،ص226

وفي خضم هذه الاحداث جاءت عملية تفجير الامامين العسكريين في سامراء ليزداد الوضع الأمني تعقيداً وما تلى ذلك من اعمال عنف وتصريحات غير مسؤولة لشخصيات سياسية تتهم الاطراف الاخرى بالضلوع بعملية التفجير دون مراعاة لوضع الشارع العراق المتأزم وكل ذلك جرى وفق خطة مدروسة وكأن هناك جهات معينة خططت ونفذت هذه العملية من اجل اشعال الفتنة والحرب الطائفية [1].

وفي ظل تصاعد حدة الخلافات بين الفرقاء السياسيين والتشدد بالمواقف الخاصة بتشكيل الحكومة بذريعة الاستحقاق الانتخابي والالتزام بالدستور تصاعد نشاط تنظيم القاعدة في العراق كتهديد أمني مضاف اليه تهديد الميلشيات والجماعات المسلحة خصوصاً وأن الوضع الأمني إتسم بتزايد العمليات الانتحارية بالسيارات المفخخة التي ينفذها مسلحو التنظيم والتي تستهدف التجمعات ومراكز الجيش ومراكز الشرطة العراقية مع الحاق الكثير من الخسائر في صفوف المدنيين الابرياء.[2]

وعلى الرغم من منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية في 20 أيار 2006 المؤلفة من 37 وزيرا والتي شكلها رئيس الوزراء العراقي المكلف نوري المالكي والتي كان من المفترض ان تؤدي الى استقرار الاوضاع الأمنية إلا ان اعمال العنف والخطف الجماعي تصاعدت بشكل يثير الهلع لدى الشارع العراقي وأبرز هذه الاختطافات حادثة خطف مائة وخمسين موظف من موظفي دائرة البعثات الثقافية ودائرة الاعمال والمشاريع في وزارة التعليم العالي 2006/611/14 على يد مسلحين كانوا يرتدون زي مغاوير الشرطة اضافة الى حادثة اطلاق النار على حافلتي حجاج كانوا عائدين الى مدينة كربلاء ادت الى مقتل 9 واصابة 14 اخرين بعد اقل من 24 ساعة على اعتقال وزارة الداخلية لقافلة حجاج أثناء عودتها من السعودية واختطاف قافلتين اخرتين بعد عبورهما الحدود السعودية جنوب العراق .[3]

ساهمت حكومة المالكي الاولى بتخفيف حدة الصراع السياسي والذي انعكس على اطياف المجتمع العراقي عبر تحييد اصحاب الخطاب الطائفي واجراءات مصالحة وطنية للقوى

1 – الحرب الاهلية في العراق – واقع وتصورات ، سلسلة كراسات استراتيجية ، قسم البخوث والدراسات ، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، عمان ،2006 ،ص33

2 – التقرير الاستراتيجي العربي 2005–2006 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ،2006 ،ص341

3 – المصدر السابق

السياسية من خلال مؤتمر عقد في بغداد بتاريخ 16-2006/12/17 وما تمخض عنه من توصيات[1] أضافة الى ايلاء موضوع الصحوات أهمية ودعم في محاربتها لتنظيم القاعدة في محاولة لتهدئة الاوضاع الأمنية في العراق والعمل على تحجيم الميليشات بعملية صولة الفرسان 2008 والتي اسهمت لحد كبير في تخفيف حدة العنف في العراق .

2- الخطاب السياسي المتذبذب (2010-2014) وتأثيره على الأمن الوطني

مع بداية العد العكسي للصراع الانتخابي للأنتخابات البرلمانية في العراق 2010 بدأ خطاب الصراع الذي لا تحكمه قواعد قانونية أو اخلاقية فأخذت تتعالى الاصوات السياسية بضرورة الحذر من عودة حزب البعث الى السلطة في محاولة لتسقيط بعض الجهات السياسية واستمالة الجانب العاطفي للجمهور الرافض لحزب البعث وفي 2009/11/15 وخلال لقاء للسيد نوري المالكي رئيس الوزراء ان ذاك تحدث عن " تسلل البعثين للعملية السياسية عبر الانتخابات " في نوع من انواع الشحن العاطفي للجماهير ووصم منافسيه بالبعثيين متناسياً ان القوانين الخاصة بالمفوضية تنص صراحة على ان على المرشح يجب (ان لايكون من المشمولين بأجراءات المساءلة والعدالة) فتحولت الدعايات السابقة من التخويف من الإرهاب بعد ان تم القضاء عليه الى الخوف من عودة البعث الى السلطة فكم التصريحات والاتهامات التي توالت على بعض القوائم المتنافسة في الانتخابات جعلت منها عدواً ويجب تشكيل تحالفات موسعة وائتلافات لمواجهة هذا الخطر المحدق دون اية اعتبارات لما ستؤول اليه هذه التلميحات ومدى انعكاسها على أمن المواطن والوطن .[2]

ومع ظهور نتائج هذه الانتخابات طالب المالكي في بيان له نصه " نظرا لوجود مطالب من عدة كتل سياسية بإعادة العد والفرز يدويا و بصفتي المسؤول التنفيذي المباشر عن رسم وتنفيذ سياسة البلد وبصفتي القائد العام للقوات المسلحة أدعو المفوضية إلى الاستجابة الفورية لمطالب هذه الكتل حفاظاً على الاستقرار السياسي والحيلولة دون انزلاق الوضع الأمني في

1 -، ناظم نواف ، مصدر سبق ذكره ، ص243

2 - يحيى الكبيسي ، الانتخابات وأزمة مشروع الدولة في العراق ، مجلة شؤون عراقية ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، العدد الاول ، ك2 2010 ،ص28

البلاد وعودة العنف. وأضاف "أن طلبه جاء من اجل حماية التجربة الديموقراطية والحفاظ على مصداقية العملية الانتخابية."[1]

واظهر تقارب النتائج بين كتلتي دولة القانون والقائمة الوطنية العراقة صراعاً سياسياً حاداً على تشيكل الحكومة كان يخشى معه من عودة العنف الى البلاد التي ما زالت غير مستقرة . فمشروع تقاسم المناصب السياسية هو مشروع نخبوي تفرضه النخبة السياسية وهي المتحكم بقواعد هذه اللعبة وهي من يصنع الازمات ويعقدها دون الاخذ بالنظر لمألات الامور واثر هذه الازمات على واقع المجتمع العراقي الخارج من أزمة تنظيم القاعدة والميليشات المسلحة والانتكاسات الأمنية المتوالية ومحاولة بعض القوى الاستئثار بالحكم .

وما أن تم الاتفاق على تشكيل الحكومة العراقية2010 و بعد مخاض عسير برئاسة السيد المالكي حتى بدأت التوترات السياسية المصحوبة بتصريحات من قوى كردية بضرورة العودة الى مراجعة الدستور وتطبيق المادة 140 الخاصة بالمناطق المتنازع عليها بما فيها كركوك وضرورة استئنافها والنظر بمسألة استثمار النفط والعقود النفطية بالأضافة الى الفيدرالية بحد ذاتها و ان هناك مواد دستورية لابد من تعديلها .[2]

ومع تصاعد الأصوات المنادية بالأقلمة ونتيجة للأجراءات التعسفية وحملة الاعتقالات التي طالت بعض المحافظات من قبل قوات تابعة لمكتب رئيس الوزراء اعلنت الحكومة المحلية في صلاح الدين طرحها لمشروع اقامة اقليم وباشرت بالأجراءات وحسب المواد الدستورية والقانونية لتواجه هذه الخطوة بموجة غضب وتصريحات من قوى سياسية وسياسيين معارضين لهذا المشروع رافقت هذا الرفض جملة من التصريحات التي اعتبرت هذه الخطوة التأسيس لأقامة حاضنة لحزب البعث المحظور وكما صرح بذلك عضو ائتلاف دولة القانون وليد الحلي .[3]

وكان للسياسات المتشنجة لحكومة المركز في بغداد تجاه بعض المحافظات أثرها في إعطاء بعض السياسيين الفرصة لتعميق فجوة الخلاف بين الحكومة والمواطن عبر خطاب التهميش والاقصاء وضرورة طرد الجيش والقوات الأمنية من تلك المحافظات وما صاحب هذا الخطاب من تدهور أمني مما دفع بالمواطنين للخروج بمظاهرات احتجاجية على الاداء الحكومي

1 – شبكة النبأ annabaa.org ، صراع ما بعد الانتخابات ومؤشر الكراهية بين علاوي والمالكي 2010/10/22

2 – فرهاد ابراهيم ، لقاء اذاعي قناة DW 2010/11/11

3 – وليد الحلي ، قناة المسار ، 2011/10/31

المنحـاز وللمطالبـة بـالحقوق المفقـودة وسـرعان مـا انتقلـت هـذه الاحتجاجـات الـى المحافظـات الاخـرى فـي محاولـة للضـغط علـى الحكومـة المركزيـة والقبـول بالمطالـب البسـيطة قبـل ان تتبناهـا الأحـزاب السياسـية وركـوب موجـة هـذه التظـاهرات مسـتغلين حماسـة الجمهـور وتصـعيد لهجـة الخطـاب فـي محاولـة لتصـفية الحسـابات السياسـية مـع الاطـراف الاخـرى فكـان الـرد الحكـومي عـدم الاسـتجابة للمطالـب واقتحـام سـاحات الاعتصـام ومحاولـة فضـها بـالقوة بـدعوى انهـا سـاحات لأيـواء المتطـرفين والإرهـابيين ، فكـان الخيـار العسـكري هـو اول خيـارات الحكومـة الامـر الـذي زاد مـن حـدة التـوتر والتعقيـد فـي المشـهد الأمنـي وزادت معـه الحـرب الخطابيـة والتصـعيد بـين الاطـراف السياسـية بـدلاً مـن خلـق اجـواء للتقـارب ومحاولـة ايجـاد حلـول مناسـبة لهـذه الازمـة فنبـرة الخطـاب بـدأت بالتصـاعد وبنكهـة طائفيـة متعاليـة فيهـا رسـائل تهديـد واسـتهانة (إنتهـو قبـل أن تنهـوا) (مجـرد فقاعة) (بيننا وبينهم حمام دم) .

كـل هـذه الازمـات كانـت فرصـة للتنظيمـات الإرهابيـة لبسـط سـيطرتها ونفوذهـا علـى المنطقـة مسـتفيدين مـن اتهامـات الحكومـة لأهـالي هـذه المنـاطق بالإرهـاب ودعـم المسـلحين الـذين شـرعوا بتنفيـذ هجمـات علـى المبـاني الحكوميـة ومقـرات الجـيش فـي مـدن غـرب وشـمال العـراق مـن خـلال عمليـات انتحاريـة وسـيارات مفخخـة لفـرض دولـتهم المزعومـة كـأمر واقـع يزيـد مـن ثقـة المنتمـين لهـذه العصـابات بقـدرتهم ويبعـث الخـوف فـي نفـوس المـواطنين فكانـت نتيجـة تلـك الخطابـات الـلا مسؤولة احـتلال تلـك الجماعـات الإرهابيـة لثلـث العـراق وتهجيـر مـا يقـرب مـن 2.6 مليـون شـخص وتدمير المدن وتعريض الأمن الوطني العراقي للخطر .[1]

3- خطاب الاعتدال للقوى السياسية (2014-2018) وأثره على الأمن الوطني

بعـد سـقوط الموصـل بيـد تنظـيم داعـش الإرهـابي باتـت القـوى السياسـية امـام موقـف صـعب يتوجـب عليهـا العمـل بصـورة جديـة لأعـادة المحافظـات مـن بـراثن هـذا التنظـيم ، فـتم تشـكيل الحكومـة العراقيـة الثالثـة برئاسـة حيـدر العبـادي وسـط رفـض شـديد مـن ائـتلاف دولـة القـانون الطـامح بولايـة ثالثـة لزعيمـه وكانـت مهمـة هـذه الحكومـة الاصـعب بسـبب التركـات السياسـية والأمنيـة التـي ورثتهـا من الحكومة السابقة .

1 – علي بشار اغوان ، واقع النزوح في العراق بعد عام 2014 وانعكاساته الامنية ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد الثالث ، أب2017 ، ص126

صرح العبادي بعد تسميته رئيساً للوزراء بضرروة التوحد ضد الحملة الهمجية التي يشنها مسلحو داعش وإيقاف كل الجماعات الإرهابية وأنه لا يمكن نجاح البلاد إلا إذا وضعناها فوق الطائفية والعرقية وأن المواطنة هي آمل المواطنين فكانت التحديات التي تواجه حكومة العبادي منذ أيامه الاولى ترتكز على ثلاثة محاور أساسية هي القضاء على داعش واعادة الثقة مع القوى السنية وإعمار البلاد .[1]

غير أن جهود العبادي الإصلاحية لم تكن بالصورة التي كان يُتطلع لها فبعد عام واحد من حكمه انخفضت نسبة المؤيدين الذين يعتقدون أن حكومته أكثر شمولاً للجميع من حكومة المالكي من 50 %في ديسمبر 2014 إلى 36 % في سبتمبر 2015 وعلاوة على ذلك أبدى 58 % من اهالي المناطق المحتلة إعتقادهم أنهم ممثلون بصورة غير عادلة في حكومة العبادي.[2]

وبالتالي يمكن القول أن حيدر العبادي لم يتمكن من إقناع العديد من القوى السياسية أنه يستطيع أن يقدم شيئا مختلفا عن سلفه نوري المالكي والذي اشعل فتيل الصراع بين جميع القوى السياسية فالأكراد مع احتلال التنظيم للموصل اعلنو صراحة وعلى لسان رئيس الاقليم مسعود بارزاني في حزيران 2014 أن "دخول قوات البيشمركة إلى محافظة كركوك أنهى المادة 140 من الدستور العراقي الخاصة بالمناطق المتنازع عليها بعد إنسحاب الجيش منها وسيطرة "داعش" عليها". وتابع بارزاني: "لقد صبرنا عشر سنوات على الحكومة الإتحادية لحل قضية المناطق المتنازعة عليها وفق المادة 140 لكنها كانت دون جدوى" وأضاف: "بالنسبة لنا، المادة 140 أُنجِزت وإنتهت ولن نتحدث عنها بعد الآن.[3]

ولكن مع انطلاق عمليات التحرير وتحقيق الانتصارات على داعش في المحافظات العراقية تغيرت لهجة الخطاب السياسي نحو الايجابية والدعم وبشكل ملحوظ اذ حصلت حكومة العبادي على دعم خارجي وداخلي كبير من معظم القوى السياسية فصارت ايجابية الخطاب هي السمة البارزة ، عدا بعض المنتفعين من الاسلوب الطائفي والذين شخصتهم المواقف بأسمائهم وتصريحاتهم التي لاقت رفضاً واستهجاناً كتصريح (7x7) سيء الصيت. فالمواطن اصبح اكثر وعياً وادراكاً لما يحمله هذا الاسلوب في طياته .

1 – سيد أبو زيد عمر، "رد فعل سني على المد الشيعي في المنطقة بدعم من إيران"، شؤون عربية، العدد 159، خريف 2014، ص44

2– Iraq Survey: Lack of Government Responsiveness Impacts Public Mood", NDI, 23 November 2015, available

3 – عمر عبد الستار، "ما سر الخلاف بين بغداد وأربيل؟"، RT، أغسطس 2016، متاح على http://bit.ly/2mmZjo :

ان ما جرى من احداث بعد عام 2014 من نكسات امنية أدت الى خروج ثلاث محافظات عن سيطرة الحكومة وما اعقبها من انشقاقات بين النخب السياسية السنية وما جرى من انشقاقات اخرى في النخب الكردية بعد استفتاء الاقليم مضاف الى ذلك الانقسامات في النخب الشيعية وظهور فضائح لفساد مالي وسياسي ادت الى خفوت الصوت السلبي وقوضت المشروع الطائفي والقومي في العراق وأظهرت الحاجة الفعلية لمشروع جديد يتخطى الاطر الطائفية والقومية والفئوية إذ كانت هذه الاحداث وما تلاها الضارة النافعة التي وحدت الشعب واوجدت الضرورة لإعادة التفكير في الخطاب السياسي العراقي وما هو الدور الذي ينبغي اعتماده في المراحل اللاحقة .[1]

الخاتمة:

على الرغم من مرور أكثر من عقد ونصف من التغيير إلا أن الخطاب السياسي العراقي ما زال متخلفاً وغير ناضج وقليل الوعي بأسس الخطاب السياسي بل ما زال يتخبط بأرتجالية غير مفهومة وغير قادرة على طرح رؤية واحدة مشتركة تمثل العراق الواحد وهذا يرجع في الغالب كون النظام السياسي العراق ومنذ تأسيسه بعد الإحتلال أعتمد على لغة الفئة وغادر مفهوم المجتمع الوطني . ومع هكذا نوع من الخطاب لا يمكن للعراق أن ينتقل من مرحلة التقييد على حركته وإعادة دوره في صياغة مفهوم الأمن الوطني والحاجة للتعاون في بناء سلام حقيقي يتيح للشعب العراقي التعايش في واقع مشترك مالم يتحرر من تأثيرات القرار الخارجي ومواجهة سيل التدخلات الخارجية في الشأن العراقي الذي وصل ذروته في تدخل قيادات كيانات صغيرة وتافهة لا يمكنها في الحالة الطبيعية أن تنافس دور الدولة .

اننا اليوم في حاجة لخطاب سياسي يتفهم ويراعي مستوى الوعي الموجود و يرتقي بهذا الوعي بخطاب مفهوم غير ركيك يحترم عقل وشعور المخاطبين ولا يعطي وعود لا تتحقق وحديث اخلاقي غير واقعي ولا كلام مبتذل حتى ضد اسوا الخصوم وانما بتوفير المعلومة الدقيقة والراي الصائب والتحليل الموضوعي والابتعاد عن المطلقات والخطوط الحمر وعدم الانجرار برفع نبرة الخطاب لتأكيد الاحقية فالخطاب السياسي الناجح يوصل رسالته بأبسط العبارات واكثرها هدوءً وإتزاناً .

1 – علي حسين العصامي، هوية الخطاب السياسي العراقي بعد 2003 ودور المرجعية الدينية في توحيد الصف الوطني ، ، مجلة ابحاث العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد3-4 ،2019،ص558

الاستنتاجات

1- ان أغلب الخطابات تكون ذات دوافع سياسية فئوية وليست للمصلحة العامة وتكون وسيلة للهرب من المشكلات القائمة اذ انها تشخص وتشخصن هذه المشكلات لكن لا تعطي الحلول اللازمة او المعالجات المناسبة.

2- غياب الحس الوطني لكافة الأطراف في العملية السياسية حيث أن إحتدام الأزمات بين الأطراف السياسية وصعوبة احتواء تداعياتها هو نتيجة صراعات المصالح ومحاولة الإستحواذ على أكبر قدر من الفوائد التي يتم الحصول عليها من نظام المحاصصة.

3- سعت القوى والأحزاب السياسية القائدة للعملية السياسية الى الإبقاء على ما وصلت اليه الخلافات دون معالجة جذرية لها خاصة بعد أن إنتقلت إلى الشارع العراقي لتزرع عوامل الفرقة والتنافر بين مكونات الشعب وأطيافه وفقدان الإستقرار السياسي والإجتماعي وتوقف عجلة التقدم والتطور.

4- السعي لتجهيل الجمهور وتغييب الوعي السياسي للمجتمع وتأطير الخطاب السياسي بأطار ديني فالخطاب السياسي اليوم يجب ان يكون انعكاساً لواقع المجتمع .

التوصيات

1- على القيادات السياسية التي لا تزال متمسكة بالخطاب الطائفي العدول عنه إلى خطاب ذي أبعاد وطنية ، يجمع ولا يفرق يبني ولا يهدم ويزرع في الأجيال الحاضرة والمستقبلية روح المواطنة وإلا فإن تمسك البعض بهذا النوع من الخطاب سيؤدي حتماً إلى انهيار الدولة.

2- اعداد برامج توعوية للقيادات تعمل على ضبط الخطاب السياسي وترتقي به على اساس التسامح والتعايش السلمي ونبذ العنف والتسليم بوجود الاخر المختلف .

3- توعية المجتمع بخطورة هذا الخطاب في المرحلة الراهنة للحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي ولمكافحة ظاهرة التطرف الفكري وصولاً للاستقرار والنهوض بالواقع السياسي والاجتماعي في البلاد.

4- الاستفادة من التجارب السابقة وما شكله الخطاب السياسي من تهديد لأمن واستقرار البلاد .

5- على الحكومة العراقية ان تكون حازمة في معالجة موضوع الخطاب من خلال وضع قوانين رادعة ومحاسبة كل من يأتي بخطاب سياسي لا يخدم التوجه السياسي العراقي سواء كان في موقع المسؤولية أم خارجها وترك موضوع التصريحات لأصحاب الشأن والمختصين .